2- المؤتمر الدولى للتنمية والبيئة فى الوطن العربى (26-28 مارس 2002) :

عقد تحت رعاية الأستاذ الدكتور/ محمد رأفت محمود رئيس الجامعة " المؤتمر الدولى للتنمية والبيئة فى الوطن العربى "، وبرئاسة الأستاذ الدكتور/ محمود جابر مرسى نائب رئيس الجامعة لشئون خدمة المجتمع وتنمية البيئة الأسبق، وذلك فى الفترة من 2002/3/26 إلى 2002/3/28، وعقب هذا المؤتمر رحلة سياحية إلى مدينة الغردقة خلال يومى 29-30 من مارس. وشارك نحو (300) باحث يمثلون 12 دولة عربية وأفريقية هى : السعودية – اليمن– الكويت– العراق – سوريا – سلطنة عمان – قطر – الجزائر– المغرب – لبنان– ليبيا – السودان ودولة أوغندا بالإضافة إلى مصر من جامعات مختلفة ومراكز علمية ومعاهد بحثية متخصصة ومؤسسات صناعية وتنموية فى هذه الدول. وقد بلغ عدد الأبحاث المقدمة للمؤتمر (103) بحث، فى ستة محاور نوقشت على مدار ثمانى جلسات علمية، وكان أهمها محور التلوث البيئى البيولوجى والصناعى ومحور التجمعات السكانية والتغيرات المناخية ومحور الإعلام البيئى والاقتصاد البيئى وكذلك محور إعادة تدوير المخلفات بالإضافة إلى محور تلوث المياه والتصحر واستصلاح الأراضى.

التوصيات :

1- يشيد المؤتمر بمبادرة الأستاذ الدكتور/ ممدوح رياض وزير الدولة لشئون البيئة السابق، باعتبار مركز الدراسات والبحوث البيئية بجامعة أسيوط حلقة للوصل بين الجامعة ووزارة الدولة لشئون البيئة فيما يتعلق بالمشكلات البيئية بجنوب مصر، وتبنى القضايا البيئية فى هذه المنطقة الشاسعة.

2- يدعو أعضاء المؤتمر الأجهزة التنفيذية والشعبية بضرورة التعاون مع المراكز البحثية فى كافة الجامعات والهيئات لضمان تأدية المهام المنوطة بها فى المجالات البيئة المختلفة.

3- ضرورة تفعيل دور أجهزة الإرشاد الزراعى والبيطرى فى الحفاظ على البيئة وتوفير كافة المستلزمات الضرورية للقيام بعملها من خلال وسائل الإعلام المختلفة.

4- اتخاذ التدابير اللازمة للحفاظ على صحة البيئة من خلال الحد من استخدام المبيدات الحشرية فى مكافحة الآفات والتوسع فى استخدام طرق المكافحة البيولوجية. مع العناية باستنباط أصناف نباتية مقاومة لها .

5- ضرورة التوسع فى إنشاء المسطحات الخضراء فى المناطق الصحراوية، وذلك بالاستفادة من مياه الصرف الصحى المعالجة، مع ضرورة الحد من ظاهرة إزالة الأشجار داخل المدن.

6- تفعيل دور أجهزة الرصد البيئى فى مراقبة تلوث مياه الرى والشرب ومتابعة التغيرات العالمية فى الحدود المسموح بها دورياً .

7- ضرورة العمل على تشديد الرقابة الجادة والفعالة على منافذ تداول وتوزيع السلع الغذائية مع الإسراع فى سن قانون موحد يحمى المستهلك من كافة صور الغش التجارى وخاصةً الغذائى منه مع ضرورة تنسيق الجهود بين الوزارات المختلفة المسئولة عن سلامة الغذاء وتحديد اختصاصاتها ومسئولياتها .

8- ضرورة إعادة النظر فى سلامة الطرق الحالية التى يتبعها المربون والفلاحون فى تغذية وتسمين الحيوانات والدواجن وتجريم استخدام إضافات العلائق الضارة، من هرمونات وعقاقير طبية تتبقى آثارها فى جسم الحيوان بعد ذبحه محدثةً آثاراً ضارة بصحة الإنسان.

9- أهمية الاختيار الجيد لأماكن التخلص من مخلفات المناطق الصناعية والمواد الملوثة بأنواعها المختلفة. وكذلك العمل على اختيار أنسب الطرق لمعالجة مخلفات المجتمعات السكانية ودراسة إمكانية إقامة مصانع للوحدات التى تستخدم فى إعادة تدوير هذه المخلفات مع دراسة أكثر البدائل اقتصادياً للتخلص من القمامة .

10- أهمية عمل دراسات تفصيلية للخزانات الأرضية الساحلية لتلافى تداخل مياه البحر مع المياه العذبة الأرضية ووضع ضوابط السحب الآمن من الآبار بتلك المناطق بهدف عدم استنزاف الخزان الأرضى أو تدميره بتداخل المياه البحرية معه نتيجة للسحب الجائر.

11- العمل على التحكم فى العمران الحضرى بوضع قواعد ونظم للنمو، وذلك باستخدام الأساليب الحديثة للقياسات المختلفة بهدف تخطيط عمرانى صحى للمدن المتضخمة والحد من التلوث البيئى وخصوصاً إقليم القاهرة الكبرى.

12- يجب توجيه الاهتمام ومراعاة تأثير حالة المناخ عند تخطيط وتنمية المجتمعات الصحراوية واتباع ونظم المعالجات المعمارية والأساليب التخطيطية المناسبة للحماية من المناخ الصحراوى الحار " باستخدام النسيج العمرانى المناسب – الأفنية الداخلية – معالجة السقف النهائى للمبانى ضد الحرارة – ملاقف الهواء " .

13- ضرورة استخدام الطرق العلمية الدقيقة والحديثة لتقييم مواد البناء المستخدمة فى علاج وترميم المبانى الأثرية .. مع مراعاة الظروف المناخية والطبيعية والبيئة والمتابعة المستمرة لصيانة المبانى الأثرية .

14- ضرورة مراعاة السلامة عند استعمال الأجهزة التى تتعامل مع الموجات الكهرومغناطيسية وزيادة التوعية بها كأجهزة التليفزيون والتليفون المحمول والأجهزة المنزلية بمخاطرها. والتنفيذ بالشروط السليمة ومراقبة شبكات استقبال التليفون المحمول، وكذلك الحد من تراخيص محلات ألعاب الفيديو.

15- ضرورة إجراء دراسات تقييم الأثر البيئى للمشروعات الصناعية وخاصة صناعة الأسمنت التى انتشرت بكثرة فى البلاد، مع التأكيد على القائمين بهذه الصناعة فى تنفيذ عمل الإجراءات الهندسية اللازمة للتغلب على

زيادة الانبعاثات الضارة المتصاعدة من المداخن، والتى يجب مراعاة ارتفاعها بما يتمشى مع الاحتياطات البيئية.

16- عدم نقل التربة الزراعية من منطقة إلى أخرى لمنع انتشار تلوث التربة .

17- وضع استراتيجية إعلامية للتوعية البيئية على الصعيدين المحلى والعربى ذات أبعاد شاملة يتم فيها تحديد الدور الذى تقوم به كل وسيلة إعلامية وضرورة التناسق والتكامل بين وسائل الإعلام والهيئات والمؤسسات المعنية بالبيئة.

18- التزام البنوك عند تمويل المشروعات بشرط وجود دراسة للأثر البيئى مقدمة مع هذه المشروعات تضمن التزامها بالمحافظة على البيئة.

19- دعم دور الجمعيات الأهلية والجهود التطوعية للمواطنين التى تهتم بالبيئة وتنشيط دورها لتشمل كل الأنشطة التى تهدف إلى بيئة نظيفة خالية من جميع أنواع الملوثات سواء الأغذية أو المنتجات الزراعية والتنسيق مع الجهات الأخرى المعنية بمختلف المجالات البيئية لضمان حق المواطن فى بيئة صحية وسليمة .

20- عقد المؤتمر بصفة دورية كل عامين .